

## الخاتمة:

كان هدف هذه الدراسة هو محاولة معرفة المدى الذي يمكن أن يزودنا به الإطار النظري التحليلي "المقاربتين النيوليبرالية و النيوماركسية"، بفهم جديد حول حقيقة وواقع دعم الاتحاد الأوروبي لمسار التحول الديمقراطي في الجزائر في إطار الشراكة الاورو-متوسطة، التي يتمثل الهدف الأساسي منها في إقامة منطقة حوار، تبادل وتعاون في المنطقة المتوسطة التي تضمن الاستقرار والرخاء والازدهار، وهذا يتطلب تقوية الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، فحسب الكثير من الباحثين أن الغاية من حماية حقوق الإنسان والديمقراطية هو السماح بوضع حد لتدفقات الهجرة الوافدة من دول الجنوب إلى دول الإتحاد، ويذهب البعض الآخر إلى أبعد من هذا حيث يعتبر أن الشراكة الأورو-متوسطة هي عبارة عن إجراء لتقوية الأمن وحل الأزمات لكي تؤمن أوروبا أسواق صادراتها. وقد خلص البحث إلى النتائج التالية:

أولاً: النظرية في حقل العلاقات الدولية عموماً ليست ذلك العالم الغامض الذي يجب على محلي السياسة الدولية تقادي الخوض فيه، بحجة أن الجدل حول تصورات و أفكار مجردة لا يفيد عملياً في فهم الواقع الدولي. فالنظرية قد تبدو من الوهلة الأولى عسيرة الفهم انطلاقاً من خصوصيتها التجريدية و الاستنباطية، بما يؤدي إلى التفرق إليها و كأنها حلقة من المفاهيم و الفرضيات التي تحتاج أصلاً إلى تعريف، لكن الأجدى عملياً-للاستفادة من إسهامات النظرية-هو النظر إليها كنسق من المعلومات المرتبة والمنظمة التي تختصر منهجياً رؤية واقعية للظاهرة الملاحظة، و النظر إلى المفاهيم و الفرضيات التي تقترحها كأدوات يستعان بها للوصول إلى إدراك و فهم أفضل لتلك الظاهرة. فلا بد من أن يعلم أنه يوجد بين العالم النظري المجرد و العالم الواقعي -الحقيقي- علاقة لا يمكن تجاهلها، فأى سلوك و ممارسة عملية تقف خلفها بالضرورة أفكار و تصورات يعتقد بها أصحابها، و حتى أولئك الذين ينكرون فائدة النظريات، يجب عليهم أن يعتمدوا أصلاً على أفكار خاصة بهم حول الكيفية التي تسير بها الشؤون الدولية، فأقل ما يمكن أن تقدمه النظرية لمحلي العلاقات الدولية أنها تضي معنى على الكم الهائل من المعلومات التي يتلقونها، و أفضل ما يمكن أن تقدمه لهم أنها تزودهم بإجابات قابلة للتقييم و الفحص الإمبريقي، و هو ما حاولت المقاربتين النظريتين "النيوليبرالية و النيوماركسية" التعرض له بالتحليل و النقاش، حيث تراوحت الرؤية النظرية لدعم للتحول الديمقراطي في الجزائر من خلال الشراكة الاورو-جزائرية، من اعتبارها محاولة احتواء الجزائر من طرف الاتحاد الأوروبي

و ربطها به وفق علاقة مركز-أطراف، إلى محاولة تصنيفها ضمن متطلبات التحولات الدولية المتسمة بالاتجاه نحو التكامل و التعاون الدوليين.

ثانيا: إن التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة أثرت على المنظومة الفكرية و بالتالي على الطروحات النظرية و الدراسات الأكاديمية، و هو ما أدى إلى تغير في المفاهيم السائدة، فبعد أن كان الاهتمام منصب حول مفاهيم كالقوة، الأمن و الاستقرار، ظهر مفهوم الشراكة الذي أخذ حيزا مهما من الدراسات و الكتابات النظرية و الكتابات النظرية و الأكاديمية، وهو مفهوم أوروبي بالأساس طرحه الاتحاد الأوروبي منفردا من دون الرجوع إلى الاتفاق عليه مع باقي الشركاء المتوسطيين.

ثالثا: مفهوم التحول الديمقراطي يختلف عن مفهوم الديمقراطية التقليدية، التي ارتبطت سابقاً بعمليات تحديث و تنمية المجتمعات المتخلفة كشرط لإرساء نظام ديمقراطي فيها، ورغم صعوبة إيجاد تعريف محدد ونهائي لهذا المفهوم يحظى بإجماع الدارسين والمهتمين بالديمقراطية جميعهم، يمكن القول أن مفهوم التحول الديمقراطي يشير بصفة عامة إلى عملية الانتقال من صيغة نظام غير ديمقراطي إلى صيغة نظام ديمقراطي، وهي عملية معقدة وتستغرق عادة فترة من الزمن، تتم عبر مراحل تتداخل فيها خصائص السلطوية مع خصائص الديمقراطية، بما يعني إمكانية حدوث انتكاسة لعملية التحول أو التراجع عنها، وفي المقابل - وهو الأهم - يمكن أن تشهد هذه العملية ترسيخا للديمقراطية، حيث تؤكد الأدبيات المعاصرة أن عملية التحول الديمقراطي تتضمن تتابعا زمنيا للمراحل تبدأ بالقضاء على النظام السلطوي أولاً، ثم اجتياز المرحلة الانتقالية ثانيا، فالتوصل إلى مرحلة الرسوخ. فالديمقراطية لا تعدو أن تكون إلا مجرد عملية تراكمية تاريخية شاملة، في حاجة إلى ثقافة مدنية وسياسية، تساهم في بلورة نموها واستمرارها مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية، دون أن ننسى دور العوامل الخارجية وأهميتها في تدعيم الحركة الديمقراطية وتنميتها ماديا ومعنويا على الرغم من تأثيراتها المتباينة.

رابعا: إن العلاقات الأوروبية-الجزائرية ليست وليدة ندوة برشلونة أو اتفاقية الشراكة، بل هي علاقات نسجتها روابط التاريخ والجوار، و اتفاقية الشراكة الجديدة تعود أصولها إلى اتفاقيات التعاون الاقتصادي الموقعة خلال السبعينات، و ما الاتفاقية الجديدة سوى استمرار لسياسة قديمة متجددة تم تطويرها تماشيا مع المعطيات و المتغيرات الإقليمية والدولية الراهنة عبر مراحل، حيث طرح مشروع

الشراكة في ظل المتطلبات الأمنية السياسية الجديدة لفترة ما بعد الحرب الباردة بهدف إعادة تنميط العلاقات الأوروبية المتوسطة.

ويجب التنويه أن اتفاقيات الشراكة تختلف عن اتفاقيات التعاون الاقتصادي الموقعة خلال السبعينات فيما يلي:

عدم التوازن أو التكافؤ في القدرات التفاوضية لدى الطرفين، علاوة على ضعف التحضيرات الوطنية على مستوى دول الجنوب المتوسط، مقابل التحضير الجماعي والتقني المدروس الذي يتميز به أداء دول الاتحاد الأوروبي. التخلي عن مبدأ عدم المعاملة بالمثل (Non Réciprocité) الذي كان معمولاً به في إطار الاتفاقيات الثنائية القديمة.

تعتبر الشراكة أكثر شمولاً من اتفاقيات التعاون الموقعة في السبعينات حيث تشمل جميع جوانب العلاقات بين الدول المتوسطية والإتحاد الأوروبي السياسية، الاقتصادية، الثقافية والاجتماعية. يتوقف عمق ومثانة التعاون بين الإتحاد الأوروبي والجزائر على التزام هذه الأخيرة باحترام حقوق الإنسان والتعددية والديمقراطية وكذا مدى تطبيقها لبرامج التصحيح الاقتصادي. فتح مجالات أوسع للتعاون في المنطقتين بين رجال الأعمال، والصناعيين، والجامعات ومراكز البحث العلمي والتدريب....الخ.

فمشروع الإتحاد الأوروبي يعتبر صيغة متعددة الأبعاد و المحاور تمتاز فيها بنسب غير محدودة وواضحة الجوانب السياسية الأمنية الاقتصادية المالية و الاجتماعية الثقافية، و في خضم هذا الخلط و الامتزاج يتعذر إلى حد بعيد فصل أحد المكونات أو المحاور لتقييمه.

خامساً: إن عملية تحديث مؤسسات الدولة وخاصة تلك التي تدخل في علاقة مباشرة ومستمرة مع المواطن، لم تكن في مستوى التحولات التي عرفها المجتمع وطموحاته، لذلك لم تكن الدولة الوطنية التي نشأت بعد الاستقلال وجهازها، دافعا قويا لعملية التحول الديمقراطي التي عرفتها البلاد.

بعدها قررت النخبة الحاكمة وتحت ضغط شعبي الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية الحزبية، ولقد كان قرار الإصلاح السياسي والتوجه نحو التعددية نتيجة لتآكل مصادر شرعية نظام الحكم، وما ترتب عنها من أزمات اقتصادية واجتماعية وثقافية، أثبتت فشل النظام القائم في إرضاء التطلعات الشعبية، وعجزه عن إيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية، ورفضه السماح بأكبر قدر من

الحريات والمشاركة، انعكست في أحداث الخامس من أكتوبر 1988 مما أدى إلى تهديد شرعيته، وكانت أحد الأسباب التي دفعته للتحويل. أسفرت هذه الأحداث على عديد من النتائج، أهمها اعتماد دستور جديد هو دستور 23 فيفري 1989، الذي أرسى عددا من مبادئ الفكر الديمقراطي، أبرزها ضرورة الاحتكام لصناديق الاقتراع كآلية لتداول السلطة. كما أرسى العديد من الأسس والشروط الضرورية للدخول الفعلي في التعددية والممارسة الديمقراطية.

حيث جرت أول انتخابات محلية تعددية عرفتها الجزائر في جوان 1991، شكلت بالفعل امتحانا حقيقيا للتجربة الديمقراطية التي جاء بها دستور 23 فيفري 1989، ووضع المبادئ التي أقرها على محك التجربة، بإعطاء الشعب حرية اختيار مُمثليه بعدما كان يقوم بالاستفتاء فقط، وبداية التغيير عن التوجه الذي كان سائدا في مرحلة الأحادية. وعكست إمكانية التداول على السلطة، خاصة مع فوز أكبر حزب معارض آنذاك حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ بأغلبية البلديات والمجالس الولائية، لكنها انتهت بتدخل السلطة وإلغاء هذه الانتخابات وعدم الاعتراف بنتائجها. وحتى بعد انتهاء المرحلة الانتقالية، وتوجه الجزائر نحو استكمال المسار الديمقراطي والعودة إلى الانتخابات كانت بدايتها انتخابات رئاسية في سنة 1995. فالتجربة الديمقراطية في الجزائر -كغيرها من معظم التجارب الديمقراطية في العالم الثالث- قد ولجت المرحلة الانتقالية، أي تجاوزت مرحلة القضاء على النظام السلطوي، ويبقى عليها السعي بشكل جدي نحو تعزيز هذه الديمقراطية وترسيخ مبادئها. وهي تجربة مستمرة بدليل وجود البرلمان والمؤسسات المنتخبة، وكذا حرية الصحافة والرأي المحفوظتين.

سادسا: أن العامل الخارجي كان له الدور الأبرز في دفع عملية التحول الديمقراطي، و يتجلى هذا العامل في مستويين: المستوى الأول يتعلق بالسياق العالمي الذي عرف مع نهاية ثمانينات و بداية تسعينات القرن العشرين موجة واسعة من الانتقالات الديمقراطية، التي شملت مناطق مختلفة من العالم، خاصة المتعلقة بالأحداث التي شهدتها دول أوروبا الشرقية، كما تميزت هذه الفترة بتفكك الاتحاد السوفيتي، و ظهور الولايات المتحدة كقوة منتصرة، و قد تم إيعاز هذا الانتصار إلى كفاءة الديمقراطية الليبرالية و اقتصاد السوق، أما المستوى الثاني فيتعلق بتطور أدبيات المشروطة الدولية، و هو ما تمثل في اشتراط الدول المانحة و مؤسسات التنمية الدولية تطبيق الديمقراطية و حقوق الإنسان مقابل تقديم المساعدات المالية: مشروطة سياسية.

سابعا: يتمثل الهدف العام للشراكة الاورو-متوسطية في خلق منطقة حوار وتبادل وتعاون تضمن السلم والاستقرار والازدهار والتي تتطلب أمور عديدة من ضمنها تعزيز الديمقراطية واحترام

حقوق الإنسان. حيث أكد إعلان برشلونة على احترام حقوق الإنسان و حرياته الأساسية على المستوى الوطني والدولي، و ينبغي على المجتمع الدولي دعم تقويم و تعزيز الديمقراطية و التنمية و حقوق الإنسان و حرياته الأساسية، فالاتحاد الأوروبي على هذا النحو، وضع لنفسه من خلال بيان برشلونة هدفا محددًا، هو العمل على دعم هياكل ديمقراطية في الضفة الجنوبية للمتوسط خصوصا للبلدان المقبلة على الانتقال من نظام تسلطي نحو نظام أقل مركزية على الصعيد السياسي و الاقتصادي عن طريق تكييف ديمقراطي.

من خلال إعلان برشلونة يتضح لنا أولوية البعد السياسي في الشراكة الأورو-متوسطية، فقد طالبت دول الاتحاد الأوروبي الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط بالالتزام بدعم سيادة القانون و الديمقراطية في إطار نظمها السياسية، وأيضا أن تصرف الدول المتوسطية المساعدات المالية التي تتلقاها من دول الضفة الشمالية من الحوض المتوسط في مشاريع تنموية تخفف من حدة التوترات الداخلية في هذه الدول.

و هو ما تضمنته اتفاقية الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي، فمن بين التزامات الجزائر و شركائها المتوسطيين التي نص عليها إعلان برشلونة، نجد احترام حرية التعبير و ضمان الممارسة الفعلية و الشرعية لها، و قد شددت اتفاقية الشراكة الأوروبية-الجزائرية على هذه الحريات باعتبارها أحد العناصر الأساسية في العلاقات الأورو-جزائرية.

ثامنا: يتميز اتفاق الشراكة الأوروبي-الجزائري عن باقي الاتفاقات الأوروبية-المتوسطية، بتخصيصه الباب الثامن منه للتعاون في الميادين القضائية و الشؤون الداخلية. حيث يتضح دعم الاتحاد الأوروبي للتحول الديمقراطي في الجزائر من خلال مختلف الآليات المتبعة بدء بالمواد القانونية التي اشتمل عليها اتفاق الشراكة، وصولا إلى ربط منح قروض البنك الأوروبي للاستثمار بالإصلاحات و الإجراءات التي تتخذها الجزائر بشأن إرساء الديمقراطية و احترام حقوق الإنسان، حيث تم توجيه هذه المنح المالية إلى قطاعات معينة كالمساعدة على تطوير قطاع الشرطة، إصلاح العدالة عصرية المنظومة القضائية خاصة فيما تعلق بإصدار تشريعات تتوافق و قيم حقوق الإنسان كأئسنة السجون و العمل على إلغاء عقوبة الإعدام. إضافة إلى إجراءات أخرى مثل تطوير و تنمية المناطق الريفية في الشمال الشرقي من البلاد، ناهيك عن الإجراءات المتعلقة بالهجرة السرية.

تاسعا: تسعى الجزائر لتعزيز احترام قيم الديمقراطية حيث انضمت إلى العديد من الاتفاقيات الإقليمية والدولية في مجال حماية و صيانة حقوق الإنسان، بالرغم من تحفظها على بعض المواد من هذه الاتفاقيات خاصة وأن بعض هذه البنود له طابع سياسي عام يتمثل مع التزامات الجزائر في ميثاق الأمم المتحدة و عدد من المواثيق، وكذا التوقيع أو المصادقة على صكوك دولية خاصة بحقوق الإنسان. فالملاحظ من خلال التطرق لمختلف الآليات المتبعة، الإجراءات المعتمدة، و المؤسسات الرسمية لحقوق الإنسان في الجزائر، أن الدولة تسعى من أجل ترقية و حماية حقوق الإنسان و ذلك من منطلق أن دولة الحق و القانون و الديمقراطية قوامها الأساسي احترام حقوق الإنسان، هذا على المستوى الرسمي و المؤسساتي، لكن إذا انتقلنا إلى مستوى الممارسة فإننا نستشف أن الوضع في الجزائر يضل متواضعا مقارنة مع مناطق أخرى

ويبقى النظام الديمقراطي هو النظام الأقل سوءاً، على الجزائر دولة وسلطة أن تسعى إلى ترسيخه كنظام للحكم وتضمن استقراره، كما أن نجاح التجربة الديمقراطية فيها رهين بتخلي النظام عن احتكار السلطة والتوظيف الذرائعي للتعددية الحزبية، وبمدى الاستعداد لإصلاح الدولة وأجهزتها. وهو ما يقتضي استنفاد أكبر من المساعدات و القروض المالية الممنوحة في إطار الشراكة الاورو- جزائرية سواء على مستوى التعاون أو دعم الديمقراطية و حقوق الإنسان. لكن هذا يقتضي مجموعة من الإجراءات و الاحتياطات من أجل تفادي الوقوع في علاقة مركز أطراف، و هو ما يتطلب تسهيل الاستثمار الأوروبي في الجزائر من خلال محاولة توأمة التشريعات، رفع مستوى التنافسية للمنتجات الوطنية، الدخول في اتفاقيات إقليمية و عربية أخرى من أجل ضمان تحقيق التوازن في التوجه الخارجي للجزائر، العمل على اعتماد إصلاحات سياسية و اقتصادية تتماشى و إرساء دعائم الديمقراطية و قيم حقوق الإنسان، من خلال التعديلات الهيكلية لإشراك كافة أطراف المجتمع في العملية السياسية، و تفعيل دور المجتمع المدني.